اتفاق لإنهاء أزمة الموانئ النفطية بشرق ليبيا

طرابلس/ وكالات

تكون ليبيا قد تحاشت انهياراً للدولة حينما أبرمت اتفاقاً مع المسلحين في شرق البلاد على إعادة فتح موانئ نفطية بسطوا سيطرتهم عليها. إلا أن التأخير الناجم عن أسباب فنية وظهور بوادر انشقاق لمؤيدي النظام الفيدرالي يهددان بتعطيل الإنتاج مجدداً.

وتوصلت الحكومة الليبية الهشة الأحد الماضي لاتفاق مع إبراهيم الجضران زعيم المسلحين في شرق البلاد على إعادة فتح ميناءين نفطيين تحت سيطرتهم ورفع حصار مستمر منذ تسعة أشهر عرقل صادرات النفط الخام.

ويقضي الاتفاق بإعادة فتح ميناءي الحريقة والزويتينة فوراً على أن يعيد رجال الجضران فتح مرفأي راس لانوف والسدرة الأكبر حجما خلال أقل من أربعة أسابيع بعد إجراء مزيد من المفاوضات.

ويعكس الصراع على الموانئ بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من سقوط معمر القذافي الاضطرابات التي تجتاح البلاد مع هيمنة فصائل متناحرة من مقاتلي المعارضة السابقين على الساحة في غياب جيش مدرب وتعطل اتخاذ القرار بسبب التشاحن السياسي.

ومع توقف تصدير 700 ألف برميل يوميا من شحنات ليبيا من النفط -وهو ما يزيد عن نصف شحناتها المعتادة- أبرم الاتفاق بعد أن هددت الحكومة باللجوء للقوة لكسر الحصار الذي فرضه الجضران الذي يطالب بمزيد من الحكم الذاتي لمنطقة برقة بشرق البلاد.

وقال نشطاء بالشرق إن الكثير من زعماء القبائل سعدوا بالاتفاق الذي يدعو لتشكيل جهة مراقبة مستقلة لمتابعة إيرادات النفط وبالأخص لأنه حال دون إراقة الدماء.

لكن المرحلة الثانية المتعلقة بفك حصار ميناءي السدرة وراس لانوف قد تتعثر إن لم تف الحكومة بالتزاماتها في إطار الاتفاق.

ولا يزال تقسيم الثروة النفطية من أسباب الخلاف الرئيسية. ويتوقع دعاة الفيدرالية بالشرق نصيبا من إيرادات البترول الليبية الضخمة يجري تخصيصه بشكل مباشر لمنطقة ترى أنها تجيء في مرتبة ثانوية حين يتعلق الأمر بإنفاق الدولة.

ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات عدة أسابيع لكن حتى في حال التوصل لاتفاق نهائي لفتح الميناءين الكبيرين فإن عودة حقول النفط المتصلة بهما للإنتاج بشكل طبيعي قد تستغرق شهورا.

وقال مسؤول نفط ليبي: "إذا كان الأمن على ما يرام سنبدأ في بيع الخام من المخزونات أولا وبمجرد أن تتوافر مساحة كافية سيمكننا العودة للإنتاج الطبيعي...هذا قد يستغرق ما يصل إلى شهرين من يوم رفعنا الحالة الطارئة".

من غير المرجح أن يعود الإنتاج قبل حلول فصل الصيف إلى سالف عهده قبل فرض الحصار في يوليو الماضي وهو 1.4 مليون برميل يوميا. فهناك مجموعة أخرى من المحتجين تحاصر حقولا غربية وهناك علامات على انقسامات في الشرق.

ويشعر البعض في الشرق بالاستياء لأن الجضران تفاوض على مرتبات ومتأخرات تخص أنصاره الذين كانوا يعملون في حرس المنشآت النفطية قبل أن ينشقوا في أغسطس للسيطرة على الموانئ.ويقدر عدد هؤلاء بما بين 3000 و4000 شخص.

ولا يرى آخرون أن الجضران حقق ما يكفي مثل إنشاء إدارة حكم ذاتي لبرقة.بل إن البعض قد يطالب باستفتاء على الحكم الذاتي في الشرق قبل أن يوافق على رفع الحصار بالكامل.

وقال متحدث باسم حرس المنشآت النفطية: "الناس قلقة من الاتفاق..من أن يأخذوا (رجال الجضران) أموالا لا يستحقونها...كثيرون سيتظاهرون".

وقال قائد محلي آخر في حرس المنشآت النفطية بشركة الواحة للنفط لوسائل إعلام يوم الأربعاء: إنهم غير سعداء بشروط الاتفاق لأنها تعني أن المنشقين سيتقاضون أجورا. ووصف ذلك بأنه إهانة وإهدار لموارد الدولة.

حدث الساعة

إسكندر المريسي

ليبيا والمليشيات المسلحة

تمثل ظاهرة المليشيات المسلحة المنتشرة في أنحاء متفرقة من ليبيا واحدة من أكبر المعضلات الرئيسية التي تواجه السلطات الليبية في الوقت الراهن والتي أثرت سلباً على مسار التطور الديمقراطي والأمني والاقتصادي ما جعل من المشهد السياسي الليبي في لحظته الراهنة يتقدم من سيئ إلى أسوأ..

حيث توجد ما يقارب 170 مليشيا مسلحة وسط توترات شديدة واستنفارات مضادة تداخل معها مجموعة من الملفات المعقدة أبرزها غياب أبسط مفهوم للدولة الوطنية، لأن الحقبة الاستعمارية حرصت على بقاء الزعامات الفردية بكل التقديرات العلمية والمقاييس السرية للغاية زادت المشهد السياسي تعقيداً وأدخلت البلاد مرحلة حرجة خصوصاً والصراع الدولي يتركز على النفط بدرجة أساسية، حيث تحتل إيطاليا المرتبة الأولى بحسب متابعين باعتبارها الوكيل الحصري لما يجري من تطورات سياسية واقتصادية في تلك الدولة يلي ذلك فرنسا وبريطانيا على اعتبار أن أميركا من القوى السياسية الجديدة.

وبالتالي فإن الهالة الإعلامية الكبيرة والمحيطة بأن بعض مليشيات مسلحة استأثرت بالنفط وأنها سيطرت على الموانئ لا يعدو عن كون ذلك عداء غير مبرر مبالغا فيه الهدف منه استكمال القوى الاستعمارية ترتيباتها الجديدة للسيطرة المطلقة على آبار النفط وفقاً للمتابعين والمهتمين بالشأن الليبي، وأن ما حدث في برقة كان بدفع واضح من قبل تلك القوى خصوصاً وهناك أصوات تدعو الناتو إلى حماية النفط الليبي وما ذلك إلا تأكيد على أن الأوضاع القائمة هناك محكومة بالسيطرة الأوروبية المطلقة.

وكأن المؤتمر الوطني الذي كان بكل أطيافه السياسية ومكوناته الذي فشل مجرد جزء من إرشادات وتعاليم دفعت بها السياسة الغربية الموحدة بأطرافها الثلاثية لتزييف وعي الشعب خاصة وتلك الأطراف من مصلحتها استمرار الصراعات الداخلية بين المليشيات المسلحة والقوى المختلفة، بل العمل على تغذية تلك الصراعات وتطويرها بشكل أوسع وأشمل وفقاً للمراقبين، وذلك في وعي وفهم وقناعة القوى الاستعمارية الضمانة السياسية للسيطرة على النفط ولا يهمهم إنشاء دولة وطنية كونها ذريعة لا يمكن أن تسمح بها القوى الدولية، خاصة والصراع الجاري يدور في ظل غياب أي قوى عربية أو إسلامية.

ويرى المراقبون أن القوى الاستعمارية هي من أوجدت أولئك الإسلاميين وفقاً لمقاييس جديدة تجعل القوى الغربية المتحكم الأول والمهيمن المطلق في ما يجرى من صراعات داخل شمال أفريقيا ودعم المليشيات المسلحة والفرق السياسية الأخرى وكل ذلك لذر الرماد على العيون وإخفاء حقيقة التقاسم الأوروبي الذي تشهده ليبيا في المرحلة الراهنة.

دولة فلسطين جزء من اتفاقيات جنيف الأربع

أ.ف.ب.

رام الله: أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أمس استلامه اخطارا من المجلس الفدرالي السويسري بنفاذ قبول دولة فلسطين طرفا ساميا لاتفاقيات جنيف الاربع وبروتوكولها الاضافي.

وقال المالكي في بيان ان هذا القبول يفعل "المادتين الثانية والثالثة المشتركة في جميع الاتفاقيات".

واشار المالكي الى ان "انطباق اتفاقيات جنيف الاربع على دولة فلسطين سيستمر بحكم القانون وبحكم كونها طرفاً متعاقداً سامياً لأحكام هذه الاتفاقيات التي تم نفاذها الفوري لأن دولة فلسطين محتلة احتلالاً كلياً، ما يفعّل المادة الثانية والثالثة المشتركة في جميع الاتفاقيات".

وقال المالكي "ان قبول دولة فلسطين طرفاً في جميع هذه الاتفاقيات يشكل أحد أهم ادواتنا الرئيسية في استخدام ترسانة القانون الدولي للوصول الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" كما اعتبر ان "هذا المخزون القانوني، هو المخزون الاخلاقي للأمم في التعامل مع قضية فلسطين وشعبها".

واشار الى "المسؤوليات الجسام" التي ستقع على عاتق المؤسسات الفلسطينية بعد قبول الامم المتحدة فلسطين طرفا في هذه الاتفاقيات، مؤكدا جاهزية وزارته للتعامل مع هذا التطور.

ودعا المجتمع الدولي الى معاقبة الدول التي لا تلتزم بالاتفاقيات الدولية، والتي باتت فلسطين جزءا منها.

وأكد المفاوض الفلسطيني صائب عريقات لوكالة فرانس برس تسلم الرئيس الفلسطيني محمود عباس هذه الرسالة التي وصفها بـ"التاريخية".

وقال عريقات لفرانس برس ان "الرئيس عباس يعتبر قبول فلسطين دولة متعاقدة لاتفاقيات جنيف الاربع تاريخا جديدا للقضية الفلسطينية ويوما تاريخيا في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته".

واوضح عريقات ان "الرئيس عباس تسلم (الجمعة) رسالة موقعة من رئيس الاتحاد السويسري يعلمه فيها انه تم ايداع صك انضمام دولة فلسطين الى مواثيق جنيف الاربعة لعام 1949 والى البروتوكول لعام 1977 اعتبارا من يوم الثاني من ابريل 2014 التزاما بالمواد 61 و62 و141 و157 من مواثيق جنيف الاربعة".

وبحسب هذه الرسالة، ستصبح دولة فلسطين عضوا كاملا في 11 ميثاقا يوم الثاني من مايو المقبل، وعضوا كاملا في ميثاق حماية الطفل في السابع من مايو المقبل، وعضوا كاملا في الميثاق ضد الابادة الجماعية في الثاني من يوليو، وفق ما قال عريقات.

أميركا تنفي استغلال ثغرة «هارتبليد» لجمع المعلومات

نفت وكالة الأمن القومي الأميركي تقريراً يزعم أنها كانت على دراية بوجود ثغرة أمنية على الإنترنت، وأنها استغلتها لجمع معلومات استخبارية حساسة.

وجاء النفي القاطع في غمرة حالة من الذعر انتابت مستخدمي الإنترنت في أرجاء العالم بسبب الثغرة الجديدة، عقب تقرير بثته قناة بلومبرغ الإخبارية عن أن وكالة الأمن القومي قررت التزام الصمت حيال الموضوع، بل إنها استغلت تلك الثغرة لجمع مزيد من المعلومات بما فيها كلمات السر.

وقالت المتحدثة باسم الوكالة فاني فاينز في رسالة إلكترونية إن "وكالة الأمن القومي لم تكن على دراية بالخلل في نظام التشفير "أوبن إس إس إل"، أو ما يُعرف بثغرة "هارتبليد"، قبل أن يُماط عنها اللثام في تقرير عن الأمن الإلكتروني".

وأصدر كل من البيت الأبيض ووكالة الأمن القومي ومكتب مدير المخابرات القومية بيانات نفوا فيها ما ورد في تقرير القناة التلفزيونية.

وتعد ثغرة "هارتبيلد" (نزيف القلب) واحدة من أخطر العيوب في أمن الإنترنت التي تكتشف في السنوات الأخيرة.

وقالت كيتلين هايدن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض في بيان إن "التقارير التي تقول إن وكالة الأمن القومي أو أي جزء آخر من الحكومة كان على دراية بما يسمى بخلل "هارتبليد" قبل أبريل 2014 خاطئة".

وأضافت هايدن "تتحمل هذه الإدارة بجدية مسؤوليتها تجاه المساعدة في الحفاظ على إنترنت مفتوح وقابل للتبادل واستخدام المعلومات وآمن وجدير بالثقة".

وكانت قناة بلومبرغ قد نسبت إلى شخصين على دراية بالموضوع القول إن وكالة الأمن القومي استطاعت أن تجعل من "هارتبليد" جزءاً من أدواتها من أجل الحصول على كلمات سر وبيانات أخرى دون الكشف عن الثغرة أو الخلل الذي قد يؤثر على الملايين من مستخدمي الشبكة العنكبوتية.

ويستخدم نظام "أوبن إس إس إل" لتشفير البريد الإلكتروني واتصالات أخرى وحماية المواقع الإلكترونية الخاصة بشركات الإنترنت الكبرى بما في ذلك فيسبوك وغوغل وياهو.

وسمحت الثغرة التي اكتشفت يوم الاثنين الماضي للمتسللين بسرقة بيانات دون اقتفاء أثر.

وتسارع شركات التكنولوجيا الآن لتحديد الأجزاء المعرضة للخطر من شفرة "أوبن إس إس إل" في قطاعات أخرى من بينها خوادم البريد الإلكتروني وأجهزة الكمبيوتر الشخصية العادية والهواتف.

وسارعت شركات مثل سيسكو سيستمز وإنتل لإجراء عمليات تحديث للحماية من التهديد، محذرة الزبائن من أنهم قد يكونون معرضين للخطر.

إلى ذلك قال باحثون أمنيون إن العام الماضي كان الأسوأ بين الأعوام الخمسة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بعدد الثغرات الأمنية المُكتشَفة بمعدل يومي بلغ 13 ثغرة.

ووفقًا لمختبرات شركة "جي.أف.آي" التي استشهدت بأرقام "قاعدة البيانات الوطنية للثغرات الأمنية" (أن.في.دي)، اكتشف الباحثون أن معظم التطبيقات وأنظمة التشغيل الشائعة كانت تحوي ثغرات أمنية خطيرة جدًا.

ووصل مجموع الثغرات الأمنية المكتشفة خلال العام 2013 إلى 4794 ثغرة، وهو الأعلى خلال الأعوام الخمسة الماضية، مع الإشارة إلى أن ثلث العدد المكتشف صُنِّف ضمن فئة الثغرات الأمنية الشديدة الخطورة.

ومن حيث الشركات، كانت أوراكل صاحبة العدد الأكبر من الثغرات المكتشفة بنحو 514 ثغرة، ويعود سبب ذلك إلى برمجية "جافا" التابعة لها والتي اكتشف فيها العام الماضي 193 ثغرة، صُنفت مائة منها بالحرجة. ثم جاءت منتجات شركة سيسكو ثانية بـ373 عيبًا أمنيًا، أما شركة مايكروسوفت فبلغت ثغراتها الأمنية 344 ثغرة كان بينها 284 ثغرة وصفت بالحرجة.

وفيما يتعلق بمتصفحات الإنترنت كان متصفح "إنترنت إكسبلورر" من مايكروسوفت "الأسوأ" بين المتصفحات، يليه متصفح "كروم" لشركة غوغل، ثم "فايرفوكس" لموزيلا.

حملة إخلاء لشرطة ريودي جانيرو

ريو دي جنيرو/

تحولت عملية واسعة للشرطة البرازيلية لإخلاء مئات العائلات من مبان مهجورة إلى اشتباكات عنيفة خلفت عددا من المصابين.

وشن نحو 1500 من عناصر الشرطة حملة لاخلاء نحو 5000 شخص من مباني موقع يعود لشركة اتصالات.

وقد غادرت بعض العائلات الموقع بهدوء، بيد أن الاشتباكات بدأت عندما حاولت عوائل أخرى مقاومة الاخلاء.

وقامت مجموعات من المتجاوزين على المباني بإلقاء الحجارة على الشرطة التي ردت باطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع.

وكان بين الحشود المئات من الأطفال وأشعلت النيران بعدد من السيارات كما نهبت محلات التسوق و قد جرح عدد من الأشخاص بينهم عدد من الأطفال ورجال الشرطة.

وقامت الجرافات والرافعات بتحطيم الأكواخ الخشبية التي بنيت في الموقع، وكان كثير منها ممتلئا بأثاث وممتلكات السكان الذين لم يمتلكوا الوقت الكافي لحزمها واخراجها.

ونقلت وكالة أسوشييتدبرس عن ساندرو سوسا أحد السكان المتجاوزين قوله "لقد جاءوا (الشرطة) إلى هنا وكسروا كل شيء، وأجلوا الناس من هنا. لقد فقدنا بيوتنا ونحاول الآن الحصول على بيت".

وقال دريلو ألميدا وهو متجاوز آخر "أنا ابكي لأنني لا أجد مكانا ألجأ إليه. ليس لدي مكان أعيش فيه".

بيد أن السلطات البلدية في ريو تصر على أنها قد عرضت المعونة والمساعدة على الأسر التي بلا مأوى.

ونقلت بوابة غلوبو الإخبارية عن بيان للحكومة المحلية قولها "إن فرق العمل الاجتماعي كانت في الموقع، ولكن لم يقبل سوى 177 من المتجاوزين عرض المساعدة".

وأضاف البيان " قدمت المدينة الشاحنات والحافلات والآليات كي تجري عملية تنظيف الأرض وإجلاء الناس بطريقة منظمة".

وقالت الشرطة إن العملية جرت كما هو مخطط لها ووفق إجراءات قياسية.

مستقبل السودان السياسي بعد إطلاق البشير دعوته للحوار

تقرير / قاسم الشاوش

لا تزال دعوة الرئيس السوداني عمر البشير لكافة القوى السودانية بما فيها المسلحة لحوار وطني شامل للوقوف امام قضايا السلام والحرية والعيش الكريم والهوية السودانية محل جدل وتجاذب بين القوى السياسية وخاصة المعارضة منها، فبعض القوى رحبت بالدعوة وبعضها طرح شروطا والاخر تحفظ ولكن غالبية الأحزاب السياسية قبلت الحوار.

و يعد الحوار الوطني السوداني الذي يأتي في وقت حذرت فيه منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" من خطورة تدهور الامن الغذائي في السودان فرصة سانحة للتوافق على مشروع وطني متفق عليه ووسيلة سلمية للتغيير يمكن ان تخرج السودان الى بر الامان..

ورغم تباين ردود الأفعال فقد رحبت القوى السياسية السودانية بقرارات الرئيس عمر البشير، التي أعلنها الأحد الماضي في خطابه بقاعة الصداقة بالخرطوم، لقادة وزعماء الأحزاب والقوى السياسية والخاصة بتهيئة المناخ الملائم لإنجاح الحوار الوطني الجامع..

وأكدت خلال مخاطبتها مؤتمر الحوار الوطني المقرر عقده في مايو المقبل تحت شعار (السودان أولا) أن اللقاء التشاوري مع القوى السياسية يعد خطوة كبيرة وداعمة لحل قضايا البلاد، وأن الحوار يعد الطريق الأمثل لحل قضايا السودان وتحقيق الوفاق الوطني لمواجهة التحديات التي تواجه السودان، كما أشادت بدعوة الرئيس البشير لمشاركة الحركات المسلحة في الحوار الوطني

الى ذلك رحب حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي بدعوة الرئيس للحوار الوطني معلنا دعمه لتلك الخطوة داعيا الى تجاوز سلبيات الماضي

فيما اعتبر السيد الطيب مصطفى رئيس منبر السلام العادل ان قرارت رئيس الجمهورية الداعمة للحوار الوطنى بانها تاريخية لافتا الى ان المناخ اصبح ملائما للحوار.

وتأتي جهود معاودة الحوار الوطني في السودان، بين الحزب الحاكم وقوى المعارضة، في مرحلة مفصلية دقيقة تمر بها البلاد، مما سيكون لنجاح أو فشل الحوار مفاعيل كبيرة على حاضرها ومستقبلها، تحت ضغط أجندة ومهمات داهمة، في سياق أولوية التغيير السياسي، لا تحتمل التأجيل.

وجدّد الرئيس السوداني عمر حسن البشير دعوته للقوى السياسية، في افتتاح الدورة البرلمانية ،للدخول في حوار وطني شامل، كان قد دعا إليه سابقا في 27 يناير الماضي مع تقديم التزام بأنه لن يتم استثناء أي مكون سياسي من المشاركة في الحوار، الذي سيكون عنوانه "السودان أولا"، وسيدفع به بإسهام الجميع، حسب ما وعد به الرئيس البشير، نحو "تحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة"، جنبا إلى جنب مع اعتبار "التنمية ومحاربة الفساد أهم ملامح المرحلة المقبلة"، بالإضافة إلى تداول الحكم بالطرق السلمية

ووعد الرئيس البشير أيضاً بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ما لم تثبت عليهم اتهامات جنائية، وتمكين الجماعات المسلحة من المشاركة في الحوار، في إطار تأمين أرضية منفتحة وشاملة لإنجاحه، وسبق ذلك الإعلان عن أن الحكومة تلقت توجيهات بإعطاء الأحزاب السياسية كامل الحق بممارسة عملها وأنشطتها العامة دون مضايقات أمنية. وانفتاح وسائل الإعلام الرسمية باتجاه إنجاح الحوار من خلال عكس أجواء إيجابية تسمح للجميع بعرض آرائهم بحرية وبلا قيود

وكمؤشر على تغير مهم في إستراتيجية حزب "المؤتمر الوطني" الحاكم جاء لقاء زعيم الحزب، الرئيس البشير، مع الأمين العام لحزب "المؤتمر الشعبي" الإسلامي المعارض، حسن الترابي، بعد قطيعة استمرت خمسة عشر عاماً، تخللها صراع مرير بين الرجلين، على ما يبدو برغبة مشتركة في الانفتاح. ويتطابق هذا مع موقف "حزب الأمة القومي" بزعامة الصادق المهدي، وكان لافتا قبول الترابي والمهدي للحوار دون شروط مسبقة، وترك الأمر للتوافق على طاولة الحوار الوطني الشامل الذي دعا له البشير..

مؤشر آخر مهم تمثل في دعوة الجماعات المسلحة للمشاركة في الحوار، ومنح الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق كافة الضمانات للحضور إلى الخرطوم، بشرط الالتزام بمبدأ القبول بالمسار الديمقراطي والانخراط به من خلال الانتخابات القادمة المزمع إجراؤها في العام القادم، كسبيل وحيد لانتقال السلطة وتداولها

وإذا كانت كل المكونات السياسية السودانية، في السلطة والمعارضة على حد سواء، تجمع على أن الأوضاع المحتقنة في البلد تفرض البحث عن مخارج وطنية عبر وسائل سياسية ينتجها حوار وطني شامل، بدل استمرار الصراعات السياسية والمسلحة، غير أن الكثير من الشكوك تلف مشاركة عدد واسع من القوى السياسية القومية المعارضة والجماعات المسلحة في الحوار. حيث تعتبر تلك القوى أن الرئيس البشير لم يقدّم ما يكفي من ضمانات لإنجاح الحوار، وانعقاده في ظل أجواء مواتية، والمقصود هنا خطوات عملية لترجمة الوعود التي قدمها كأرضية للحوار..

وأبرز النقاط الخلافية بين الجانبين، منذ إطلاق دعوة الحوار، رفض الحزب الحاكم مقترح تشكيل وضع قيادي انتقالي كامل يقود المرحلة الانتقالية حتى انتخابات 2015م، وكذا اقرار مجموعة الإصلاحات السياسية والدستورية المطلوبة، وضمان وقف أي شكل من أشكال تدخل أجهزة الأمن في الحياة السياسية، ووقف الحرب بإنهاء الصراع مع الجماعات المسلحة. والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات العامة، فضلاً عن مكافحة الفساد ومعالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة..

بالمقابل اقترح الحزب الحاكم تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة كل القوى السياسية الرئيسية، في حال جرى التوافق على مثل هكذا مخرج في الحوار، وقوبل ذلك برفض تحالف قوى المعارضة السودانية، الذي اعتبر أن تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة الحزب الحاكم لا يجعل من الجميع شركاء حقيقيين في القرار. واشترط تحالف المعارضة قبل الدخول في الحوار أن يفي الرئيس البشير بكل التعهدات التي قطعها على نفسه، وفي مقدمتها إطلاق الحريات العامة.

ومن بين التحليلات التي تساق في غير صالح إمكانية نجاح دعوة الرئيس البشير إلى حوار شامل وواسع، رؤية المعارضة أن نظام الحكم يحاول الهروب من مأزق عديدة حاقت به في العام الأخير، منها تصدع البنية الداخلية في الحزب جراء الانشقاقات الأخيرة التي عانى منها، وتدهور الأوضاع الأمنية على ضوء اشتداد المعارك مع المتمردين في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق. والعزلة السياسية التي يعاني منها النظام، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية المتردية.

كما أثارت مخاوف كبيرة لدى تحالف المعارضة، هي التقارب الحاصل بين حزب "المؤتمر الوطني" الحاكم وحزب "المؤتمر الشعبي" بزعامة الترابي، وحزب "الأمة القومي" بزعامة المهدي، إذ يُخشى من أن يؤدي هذا إلى نشوء تحالف بين الأحزاب الثلاثة، يعاد عبره ترميم أوضاع الإسلام السياسي وإعادة تقاسم السلطة بين مكوناته، على حساب بناء نظام ديمقراطي تعددي، ينهي عقوداً من استحواذ الإسلاميين على دفة الحكم.

ووفقاً لوجهة نظر المعارضة بأن المطلوب، إجراء تحولات جذرية في بنية النظام السياسي ككل، ويلتقي موقف حسن الترابي في هذه النقطة مع مواقف باقي أطراف المعارضة، غير أن الترابي ومعه الصادق المهدي يميزان مواقفهما بالإحجام عن التشكيك في شرعية النظام القائم، ولا يتبنيان دعوات داخل المعارضة تهدف إلى تفكيك بنيته، إنما يؤكدان على أن التغيير يجب أن يتم عبر عملية انتخابية ديمقراطية تعيد بناء النظام السياسي، وهذا ما يمكن أن توفره فرصة الانتخابات القادمة في أبريل 2015، إذا ما تم تأمين شروط نجاحها من خلال مخرجات حوار وطني شامل.

وفي زحمة تداعيات السجال الدائر بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، لا شك في أن الجميع يقرون بضرورة الحوار، لأن البديل مزيد من الأزمات السياسية والاقتصادية، واتساع نطاق بؤر الحرب بين الجيش الحكومي والجماعات المسلحة المتمردة. ومع حرص تحالف قوى المعارضة على عدم إغلاق باب الحوار، فإن نجاح أو فشل الحوار الوطني الشامل، يتوقف على تقديم تنازلات متبادلة من السلطة والمعارضة، للوصول إلى أرضية مشتركة يجري عليها الحوار، بهدف تحقيق تغيير ديمقراطي سلمي، وان كلفة التنازلات المطلوبة للمضي فيه تبقى أقل بكثير من استمرار الاحتقان السياسي والمجتمعي والتدهور الاقتصادي، الذي يهدّد مستقبل وحدة البلاد شعباً وأرضاً..